

ما بعد كورونا ... تأويلات جيوسياسية لإعادة بناء الدولة الاجتماعية

(الجزء الأول)



إعداد: عبد المجيد العموري بوعزة

توطئة

كورونا وما بعد كورونا... أسئلة تقدم أجوبة . واجوبة تتحول الى أسئلة... الكل مفتوح على اليقين و اللابيقين، Certitude et Incertitude الكائن و الممكن، المرئي و المخفي، Visible et Invisible العلم او الايمان Science et Croyance، الشمولية و اللاشمولية Globalisation et Dé-globalisation، الدولة المتدخل و المنسحبة، Etatisation et D'étatisation المحكومية و الحرية، Gouvernamentalité et Liberté الفردانية و الجماعية، individualisme et collectivisme ثنائيات عديدة بمستويات كونية و محلية، تنسرب الى تفاصيل المسائل و الاجتهادات ... تصطدم عضويا بتفاصيل الواقع الملموس، و الواقع مبني فكريا او تحليليا. هو ذاته سياق اعداد نص هذه الكتابة، لصياغة تأويلات ممكنة او مستبعدة، لتأكيد فرضيات و فرضيات مضادة، بين السعادة الفكرية لانتصار حلم محتمل، و قلق فكري عند تدبير الازمة و الصدمة و نتائجها، بدون مسائلة أصول أسبابها و مسبباتها ... فهو نص لتأويل شكل الواقع و مضامينه، كما تبدو أحيانا واضحة و منطقية و غامضة و متناقضة أحيانا أخرى . نص مكتوب استقر على جزئين: الجزء الأول، يتعلق بملامسة أسئلة تأويل التحول الجيوسياسي بعد جائحة كورونا . و الجزء الثاني يشمل التأويلات الممكنة حول استعجالية الاجتماعي، في الدولة الاجتماعية بعد الجائحة و المنتظر و الغير المنتظر كيفما حصل يصبح منظورا أيضا ...

الجزء الأول: ما بعد كورونا . . . تأويلات التحول جيوسياسي

تقديم افتتاحي في بناء التأويل

ما طبيعة التأثيرات او التحولات او حتى التغيرات القائمة او المتوقعة في بنية عالم الدول في ضل وما بعد جائحة كورونا ومرض كوفيد19 . سؤال يترد و يتضخم حضوره بشكل واضح على كل المستويات. و الاجابات في صياغة الحاضر و المستقبل، متعددة و متناقضة، إيجابية و أيضا سلبية، مهدئة و مرعبة، متقاربة و متباعدة في المبني و المعنى و التأويل ... لكن هذا التشتت المتضخم، في بناء السؤال و صناعة الاجابات و التقديرات الاحتمالية، لرسم معالم التخطيط للتغيير و التحول ... يمكن تفسيره بتعدد مواقع المتدخلين المتحدثين، و تباعد مصالحهم و مرجعياتهم الفكرية و السياسية، و قهرهم او ابتعادهم من مصادر القرار، من بينهم الدول و مواقعها في خريطة القوة العالمية، و المؤسسات الاقتصادية و المالية، و المقاولات متعددة الجنسيات، و الباحثين و المفكرين و الخبراء و الفاعلين الاجتماعيين و التنظيمات النقابية و المدنية لكن الأهم في هذه المقاربات و الاجتهادات، تنطلق من فعل الارباك الحاصل في المنظومات اليقينة السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية للدول القائمة قبل هذه الجائحة العالمية، في محاولة منها للسيطرة المتجددة على اللابيقين الذي افرزته هذه المستويات، بسبب اصابها بفيروس جائحي شمولي و معولم. مع احتمال بناء اجتهادات لصياغة مهام جديدة للعالم السياسي و الاقتصادي و الاجتماعي، و محاولة وضعه في خانة التوقع و التخطيط للمستقبل القريب جدا و المتوسط

فالمؤكد و في الواقع الملموس، و بسبب هذه الحائحة، نكتشف يوميا مواقف و اراء و سلوكيات و تحولات غير مسبوقة (ميكرو- سوسولوجية)، على مستوى الافراد و المجموعات البشرية، و العلاقات الاجتماعية و المهنية و الاسرية ... بل أيضا تحولات عميقة (ماكرو- سوسولوجية) في العلاقات بين الدول، و في بنية الدولة ذاتها، و اهتزاز واضح و غير معلن في جميع المرتكزات البراديكماتية، pradiématique و اليقينيات المؤسسة للنموذج السياسي و الاقتصادي و الاجتماعي، المهيم و المنشط لتوجهات العامة للعلاقات جيوسياسية و نموذجها النيو ليبرلي الأحادي القطبية. فمرض كوفيد 19 كجائحة عالمية، تقمصت في هيمنتها و سيطرتها الانتشارية عبر العالم، على الانتقال الشمولي المعولم virus délocalisé globalisé et mondialisé وهي صفات (في تقدير العديد من الخبراء و المختصين ليست صدفة طبيعية في هذا الفيروس بالذات بل ظهوره مرتبط عضويا بنفس البنية

الجيوسياسية المهيمنة على العالم) ستسرع من وثيرة اكتشاف او تقديم او تبرير محدودية وهشاشة النموذج القائم، بل انهياره وتوقفه الى درجة توصيفه بحرب عالمية، تستعمل فيها معرفة استراتيجية غير حربية ، وجنود واسلحة وتجهيزات غير عسكرية، في معركة غير محددة جغرافيا، وبعده غير مرئي. فقد اصبحت الأدوات والأسلحة المستخدمة هي الكمادات، وآلات الفحص الطبي، وأجهزة التنفس الصناعي، والحجز الصحي، وصار الجنود المقاتلون في الخط الامامي، هم الأطباء والممرضون، وسائقو عربات الإسعاف.... واصبحت الخطوط الخلفية للمواجهة مرتبطة بمهن التمويل الأساسية ... وانكشف للمجتمع وللنظم السياسية للدول، ضخامة وهول سقوط خيارات الاستثمار الجنوني في التسليح ضد الانسان، عوض الاستثمار لصالح الانسان وحاجياته الأساسية. فهل نحن اما مقدمات تأسيسية لانهاية نظرية الامن القومي والقوة العسكرية، للسيطرة على النظام العالمي، بسبب هزيمتها الكاملة ، وعدم قدرتها على مواجهة خطر فيروسي، فرض ايقاع أسلحته الخاصة بتغيير وجه النظام العالمي؟ وهل هذا يعني أيضا تدشين مفهوم القوة الاجتماعية للدولة والمجتمع، والاستثمار في ضحايا العهد السابق كالصحة والحماية الاجتماعية والتعليم والمعرفة والحقوق الإنسانية....؟

فلغة حرب مختلفة مسيطرة ، في مواجهة العالم الفيروسي. لكنها أيضا قائمة في مواجهات العالم الواقعي. وككل الحروب في التاريخ البشري، اما انها تكتب بلغة المنتصر، فيفرض فيها ارادته. او انها تنتهي بتوافقات او تفاهات جديدة. وهناك إشارات دقيقة، يفصح عنها في اغلب مراكز قرار القوة العالمية، بان النموذج النيو ليبرالي، في بنائه وانتشاره الاديو سياسي، بأبعاده الاقتصادية والاجتماعية، لم يعد مفيدا ليس فقط لمواجهة اخطار فيروسية جديدة ، بل الأهم انه لم يعد مفيدا حتى لأصحابه وصناعه والمروجين له، وربما اصبح سلاحا يضعفهم، ويفكك انتصاراتهم، ويسحب منهم مصادر القوة المتراكمة المكتسبة، بالإكراه والعنف على الأقل منذ سقوط جدار برلين. و هل هذا يعني في مستوى اخر ان النموذج اصبح مفيدا للأخريين سياسا واقتصاديا وتجاريا، حتى في مجال المواجهة الفيروسية وتطويق انتشارها. فالإجماع الحاصل ان مصادر القوة العالمية تتحرك وتنتقل (ان لم تكن قد انتقلت فعلا) تدريجيا الى مساحات جديدة، خلال 5 او 10 السنوات المقبلة .

فعالم الاجتماع الألماني أولريش بيك في كتابه الشيق "مجتمع المخاطر" وكتابه الثاني "مجتمع المخاطر العالمي: بحثا عن الأمان المفقود" الصادرين في فترة التسعينيات من القرن الماضي، (الطبعة العربية الأولى صادرة عن المركز القومي للترجمة سنة 2013) قد تمكن من رصد مخاطر الحداثة المعولة على الانسان والبيئة والاقتصاد والامن. خصوصا عندما وصفها بالمخاطر الطيارة، وهي مخاطر ليست لها جنسية بشرية، و غير مرئية و عابرة للحدود بدون تأشيرة مرور، (تخيل مميزات التشابه بين المخاطر الطيارة للمال والرأسمال و المخاطر الطيارة لفيروس كورونا) والتي يمكن أن تدمر العالم أجمع، وهي نفس الفكرة التي ركز عليها عالم الاجتماع البولندي زيجمونت باومان، عندما صورها في صيغة "الحداثة السائلة". و "عالم منفلت" للباحث الأمريكي انتوني جيندنز فتضخم سيولة المخاطر المنفلتة والسائلة، وصولا الى هذه الجائحة ... هل تنقلنا الى فرص ممكنة كونيا ومحليا تكون اقل خطورة على حقوق الانسان في الحياة، و اقل انفلاتا من حاجياته الأساسية ، والاقل سيولة وعبورا لمصالح المال والرأسمال...

فالمعطيات تشير الى الاندهاش العارم، والهشاشة الفاضحة، والمخاطر الطيارة، لمفاتيح مؤسسة للتبشير بعالم ليبرالي معولم، شمولي ومنفصل، ومفتوح وسائل، ومنفصل بالكامل، Mondialisation - globalisation-délocalisation-libéralisation وسقوطه كمفاتيح تبشيرية في زمن قياسي، بسبب فيروس جائحي، يمتلك في تركيبته البيولوجية والجينية نفس المواصفات. ولا يمكن القضاء على انتشاره بدون حواجز ممانعة او مواد ممنوعة ... فالعولمة الشمولية la mondialisation globalisée والتنقل الحر للفكر الأحادي ، والمتحرر من كل قوة ضابطة ومعدلة سياسيا واقتصاديا، اجتماعيا وتشريعيا ومؤسستيا وحتى أخلاقيا. ينتج ترهلها واندحارها. فالكثير من الشمولية القطبية الأحادية، يقتلها في بنيتها الداخلية. فالدعوات قائمة لا ريب فيها، حول ضرورة إعادة بناءه على نموذج اخر للتوافقات العالمية، تعتمد (مفهوم التوطين و اللامشولية و القطرية - Déglobalisation - Relocalisation - Nationalisation او ضرورة إعادة تركيبه على دعوات سابقة، تقوم على أنسنة العولمة Humanisé la mondialisation او الانسان العالمي le citoyen du Monde او الشمولية الاجتماعية La globalisation sociale . او إعادة النظر في أسباب الفشل الكبير كونيا ومحليا لأجندات عالمية، كبرنامج الالفية الثالثة (2000-2015) ، وتوافقات العدالة المناخية، ومشروع العمل اللائق والكرام للجميع، بما فيها اجندة اهداف التنمية المستدامة 2030 ODD.

والسؤال يضل مشروعا عندما نسمع او نقرا تصريحات واضحة او مشفرة، من طرف مراكز القرار العالمي، حتى قبل الجائحة وفي قلبها، بفقدانها الثقة والسيطرة والتحكم في نظام العولمة لمصلحتها. وفي المقابل نجد مراكز قرار ناشئة، ومتمتعة بنشاط الثقة في تراكم القوة والقدرة، للسيطرة على نظام العولمة، وتحويله بالكامل لمصلحتها. وهل هذا معناه ، انه لن يكون هناك تغيير، بل فقط انتقال محتمل لمركز القوة العالمي، من القرن الغربي الامريكي الى القرن الاسيوي الصيني؟ وهل بهذه السهولة، سيقبل اصحاب القوة الحالية، وبهذه البساطة انسحابها منهم؟ ام لديهم استعداد للمواجهة؟ وهل هذه المواجهة ممكنة وبأية طريقة؟ هل ستستعمل فيها القوة الناعمة ام القوة العنيفة؟ وأين ستقع هذه المواجهة بهدف إعادة صياغة توافقات

جديدة لإدارة العالم ؟ وكيفما كان الحال، فيسيناريو المواجهة قائم وسيستمر مع الصين، كمصدر جغرافي للمرض الفيروسي، وكخطر سياسي واقتصادي كبير . لكن سيناريو اخر بدأت كتابته، عندما انتقل الفيروس الصيني من وباء محلي Localisé، الى جائحة عالمية، منفلة وسائله وتنقلة Délocalisé. فتحول من فيروس صيني يهدد العالم الحر الى كثافة فيروسية La charge virale du virus خطيرة تصيب وتتجاوز وتهدد أسس المناعة الذاتية والجسدية للعولمة النيو ليبرالية، وظهرت اعراض تنفسها الشمولي في العالم ، وارتفعت درجة حرارة مميتة لنشاطها العابر للقرات، في اقل من 20 يوما فترة حضانة المرض، فتعالق أصوات الحجز الذاتي والابتعاد عن الآخر..... واصوات ترتفع بمراجعة عميقة لمسلكتها شموليتها.... واصوات عودة الدولة القوية كدواء للداء..... فبغض النظر عن الاحكام السلبية او الإيجابية لهذه التقاطعات في تفاصيل هذه الاعراض المرضية المتشابهة Ressemblance symptomatique والوصفات العلاجية المقترحة . (راجع الصراع القائم حاليا بين اطراف متعددة حول تعدد الوصفات المقترحة بما فيها اللقاح الخاص بمرض كوفيد 19/ وعموما هو صراع بين مؤسسات عالمية صناعة الادوية الطبية القائمة على طب التجارب الاكلينيكية Médecine des essais cliniques ومختبرات صحية عمومية في الغالب او اجتهادات غير ربحية منظمة تقوم على طب التجريب بالملاحظة او بالمراقبة Médecine des essais observationnelles) فالاهم في الموضوع، ان فيروسا ميكروسكوبيا، فرصة ستسرع من عملية استرجاع قيمة انتاج السؤال والمسائلة النقدية، للمنظومات القائمة، في ضل الاحتمال المؤكد للصراع والتناقض المتجدد والدائم حول صناعة البدائل ...

تأويلات صناعة البدائل... لكن كيف ولمصلحة من؟

بعد جائحة كورونا لن يكون العالم، بدوله ومؤسساته وتنظيماته السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، مثل ما كان قبلها ... بنية خطابية تقريبا مسيطرة على كل الأسئلة والاجابات المرسومة لما بعد الجائحة. بين كل من انتدب نفسه للحديث بشكل مستقل يعتمد فقط موارده كباحث او مفكر او فاعل اجتماعي من جهة ... وكل من فوض له حق التكلم باسم مؤسسات مالية اقتصادية وتجمعات دولية نافذة، او دول مقررة في الحياة الدولية من جهة أخرى. فالتنبؤ او التوقع المبرمج علميا، او المخطط له سياسا، ربما له في الحالتين ما يبرر مصداقيته او مشروعيته. فمنهم من يؤكد على فرضية القطيعة العنيفة بين العالمين. (Rupture violente) وهناك من يفترض تحول سعيد (transformation heureuse). والبعض الآخر يركز على انتقال تدريجي (transition progressive) بين قبل والان وبعد. وبالرغم من اختلاف مضامينها ونوافذ رؤيتها لموضوع التغير المحتمل. فبنية خطابها الافتراضي موحدة. فقط اختلاف في درجات التوقع بين القطيعة والتحول والانتقال.

فهرانات تأويل صناعة البدائل للتحول الممكن بعد جائحة كورونا. هي بالضرورة موضوع اختلاف قائم اليوم، من جهة في البنية الداخلية للنموذج النيو ليبرالي، وإمكانية استمرارته بعد الجائحة، بفرض التشابه الشمولي الايديولوجي والسياسي، بقيادة قطبية أحادية. ومن جهة أخرى، في البنية الداخلية لتعدد نماذج الدولة القطرية، وإمكانية استمراريتها بعد الجائحة، بقبول الاختلاف الايديو – سياسي بقيادة قطبية متعددة. فالصراع والمفاوضات الجانبية، او بوسائل غير تفاوضية قائمة، وبحدة غير مسبوقة، بين اللاعب او اللاعبين الكبار، حول كيفية وطريقة إعادة توزيع اللعب بينهم (les joueurs et les joués)، فالصراع الأصلي عبر التاريخ، يتم بين المالكون القائمون بالفعل، والمالكون الصاعدون بالقوة، عندما تبدو لهم فرص التغيير او الانتقال او التحرر من مساحة المملوكين بالفعل. Possédants et possédés

لكن السؤال الجوهرى، ليس في درجة التغيير الممكن بعد جائحة كورونا، او في درجتها المحتملة بين القطيعة او التحول او الانتقال. بل هل سيكون هذا التغير، او النموذج المحتمل لإعادة تدبير العالم بعد الجائحة مرة اخرى، في مصلحة اللاعب الواحد او عدة لاعبين، المالك بالفعل، او المملوك بالقوة؟ بعبارة اخرى هل سيكون في مصلحة عودة الدولة كلعبة مملوكة بالقوة، ام في مصلحة المال والرأسمال كمالك ولاعب بالفعل؟ وبصيغة أكثر طموحا في التأويل. هل سيكون في مصلحة انقاد الانسان والإنسانية، ام سننتهي مرة اخرى بإنقاذ الاقتصاد المالي ونموذجه الليبرالي المتطرف؟ (كما حدث ابان الحرب العالمية 1 و2 وما حدث بعد سقوط جدار برلين، وبالمناطق العربية في بداية القرن (سقوط بغداد)، والازمة المالية العالمية 2008 والانتفاضات العربية في بداية العشرية الثانية من القرن الحالي 2011 الخ) ام هو مجرد تحول او انتقال لمراكز القوة العالمية من الأحادية الى التعددية القطبية عبر إعادة ترتيب قوانين اللعبة بينهم؟

فبمجرد طرح هذا السؤال وحتى بدون الحسم في الأجوبة المتعددة، فهو بذاته سؤال يزعج ويقلق ويفكك المنظومة الایمانية، والقداسة المفترضة، واليقين الشمولي، في النموذج النيو ليبرالي القائم، المنشط الوحيد تقريبا لنهاية الدولة، او التقليل من وجودها ومسؤولياتها. D'étatisation ولنهاية الدولة السياسية، Désengagement – Déréglementation – Dérégulation ودولة الرعاية؛ محاصرة تجلياتها. Etat Providence، والتبشير لنهاية التاريخ والغائه، ولنهاية الانسان وتشيئه. فجائحة كورونا بذاتها الانتشاري، فرضت من جهة، القليل من نظرية السوق، و سقوط سلاسل التوريد،

وافرزت هشاشة المنافسة والمردودية، ومحدودية الحرية الحرة للمال والرأسمال... وفي المقابل، ابرزت النقيض والمتعارض والمختلف خلال هذه الجائحة، بالكثير من الدولة التدخلية، Etatisation interventionniste والإجراءات الحمائية، والقرارات الاجتماعية والسياسية والصحية والوقائية، والتأكيد على الحاجيات الأساسية والضرورية والغير المرضية besoins essentiels non satisfaits لحياة الانسان، في ظل الحجز والاستثناء الصحي واثاره الاقتصادية والاجتماعية.

وهذه مجرد مشاهدة فوتوغرافية لما يحصل الان. فالمطالبة الملحة منذ عقود، بضرورة إعادة الاعتبار لمكانة الدولة، ولحاجيات الانسان الأساسية، في التخطيط السياسي والاقتصادي والاجتماعي والبيئي للدول وللعالم. كانت ومازالت تتعرض للاستهجان والاستخفاف. فتمت تشيئة الانسان، وانسحبت الدولة من مسؤولياتها، بل استعملت ووظفت، ليتحولوا معا (دولة وانسان) الى مجرد وسائل وأدوات، مساعدة باقل كلفة لخدمة مصلحة السوق والمال والرأسمال ومنطق الاعمال.

وعموما فجائحة كورونا، عززت او ساهمت او سرعت بطريقتها واسلوبها الفيروسي، بعودة قصرية للدولة، وعودة الزامية للاهتمام بالحاجيات الأساسية للانسان، طبعا بمستويات مختلفة بين الدول، وبأسئلة نقدية حارقة. فأزمة او صدمة كوفيد 19 جعلت الدول، تنتبه لأصل وجودها، وتكتشف أيضا حجم فراغها، وهول عجزها، وضخامة هشاشتها (حتى بالنسبة للدول التي تعتبر نفسها في خانة الأقوياء) في أداء مهمتها الأساسية، في حماية الوطن والمواطنين. ويوصف ذ عبد الله ساعف، في احدى مداخلاته القوية بكلية الحقوق بالرباط، ان هذه الصدمة، "تشكل اختيارا بل امتحان جدي، اتي بطريقة عنيفة وغير اعتيادية، وبشكل مفاجئ، وبحجم لم يكن متوقعا..." فالدولة والعالم باسره، يؤكد الباحث السوسيولوجي ادغار موران "يكشف درجة اللابقين في اليقين" وانكشاف واضح لدرجة التحكم في العنف المبرمج، الذي تمارسه الدول ضد بعضها البعض. ودرجة الانفلات الكامل، في العنف الغير المبرمج والمفاجئ او المتسرب، وضخامة فعله التدميري على الجميع. الى درجة التوقف الكامل للحياة الاجتماعية والثقافية العادية، و للدورة الاقتصادية في العديد من المرافق الإنتاجية للسلع والخدمات والممتلكات الغير الأساسية بالعالم اسره. فبمجرد ان استقر مرض كوفيد 19 في قلب العملة، اكتشفت الدول في العالم انها محاط بغموض كبير، يزعم قداسة اليقين التشنيري في النماذج الشمولية القائمة كحل وحيد، واكتشفت محدودية وهم السيطرة على الطبيعة، والوقوف عارية امام جهلها بأصل الداء والدواء ... فقد خضعت / تحالفت الدولة والمال والرأسمال للاهتمام بكل شيء... الا اهتمامها بالحقوق الإنسانية، وبالحاجيات الانسان - المواطن.

وكيفما كانت توجهات التوقع لما بعد كورونا، فالدولة في مختلف انحاء العالم، وجدت نفسها وفي لحظة زمنية، تنتقل وبسرعة قياسية من الانغماس الوظيفي للتدبير الاوتوماتيكي لسياسة التوازنات التقنوية المالية، والمؤشرات الماكر واقتصادية المتكررة، كما يؤكد على ذلك المفكر الان سيبو pilotage automatique de la politique، الى الارتطام المفتوح على عدة واجهات وجهات متداخلة ومتكاملة ومعقدة، وملزمة باستعادة جاهزيتها المفقودة للتفاعل من جهة، مع جبهة الجائحة وتوقيف انتشارها. ومن جهة ثانية، مع جبهة التوقف الشبه الكامل للدورة الاقتصادية والعلاقات الاجتماعية. و مضطرة لاتخاذ قرارات غير مسبوقة، لمواجهة النتائج المترتبة عن حالة الاستثناء والطوارئ الصحية.

فالجمهور العام يكتشف الحضور القوي للدولة في المجال العام، بفرض قرارات التباعد الجسدي، وحالة الاستثناء والطوارئ والحجز الصحي، وحضر التجول والتنقل والتجمع، وإقامة حواجز لمختلف الفرق الامنية لمراقبة التحرك في الاماكن العامة، او من مدينة الى أخرى، الا بتصريح مكتوب وموقع لأسباب محددة ومقننة سلفا. واغلاق جميع أماكن التواجد البشري، من حضانات ومدارس وجامعات ومساجد وكنائس، والمواسم والمقاهي والمطاعم والمراحيض العمومية، وطقوس الافراح والجنائز والزيارات العائلية. بالإضافة تطبيق القواعد الحاجزية او المانعة لانتشار المرض، بإجبارية وضع الكمادات، وقواعد سلوك للنظافة، و سن قواعد للعمل والاجتماعات عن بعد، والتسوق بالمسافات الجسدية، بالإضافة الى اطلاق منصات رقمية ذكية للتعقب الفردي والشخصي بغطاء الحماية والوقاية الصحية من الإصابة (ابقا فدارك تحمي راسك وبلادك)

هذه المستويات التدخلية الغير المسبوقة للحد من التوسع الجائحي، أدت او فرضت بطبيعتها الى التوقف الشبه الكامل للدورة الاقتصادية والاجتماعية. وفرضت على الدولة الانتقال الى مستوى اخر من التدخل، في مجال العناية الصحة العمومية، والتجهيز البشري والمادي و التكنو-طبي والتكفل الاستشفائي المجاني، وحماية الحد الأدنى من الدخل، وتأمين الحماية الاجتماعية للعمال والعاملات، وتقديم الدعم للعمالة في القطاعات الغير المنظمة، وتأجيل سداد القروض الاستهلاكية او السكنية، وفي الحالات بعض الدول اعفاء أداء فواتير الماء والكهرباء والتواصل والاتصال والانترنت لما بعد الازمة، وتفعيل منصات او تطبيقات او مبادرات التعليم، او تقديم خدمات إدارية او استهلاكية عن بعد، ودعم المقاولات والشركات المتضررة من التوقف الكامل او الجزئي لنشاطها، وإعادة جدولة الأنظمة الضريبية والقروض الاستثمارية البنكية، وتسهيلات جمركية وإجراءات سريعة لاسترداد بعض الحاجيات الأساسية.

أسئلة مفتوحة على السعادة والبؤس . . . تناقض أو تكامل التأويلات

هذه الإجراءات الاقتصادية والاجتماعية والأمنية وغيرها كثير (بحسب الدول) ، ناتجة عن/ او بسبب جائحة كورونا، و بغض النظر عن شكلها ومضمونها و تقييمها النقدي والتنفيذي الإيجابي او السلبي... فالمشاهدة العامة في الواقع، تشير الى بعض العناصر المتناقضة، او الأسئلة التأويلية المتضاربة او المتكاملة، و التي يمكن تركيها او توصيفها في الخلاصات التالية :

1. هذه العودة القوية الغير المبرمجة للدولة بسبب الانتشار الجانبي، بعد عقود من انسحابها المبرمج بسبب اليقين الإيديولوجي . هل تؤكد فرضية ان الغير المبرمج والغير المتوقع، سيصبح فقط الية من اليات تدبير الازمات والصدمات الوقتية، في اطار استمرار الأداء العام واليقين المبرمج والمتوقع من الدولة؟ مقارنة معالجة النتائج ، بدون مسائلة أسباب وجودها الأصلي . (استرجع شريط الربيع العربي، ولآلية التحول الى جماعات إرهابية. حركة 20 فبراير، ولآلية الاحتواء الاستثنائي. الحراك الجهوي، ولآلية الانفصال والعمالة. مقاطعة الاحتكارات، ولآلية الاضرار بالاقتصاد الوطني. الاضرابات العمالية، ولآلية استهداف الممتلكات الشخصية. حركة القمصان الصفراء بفرنسا، ولآلية الشغب والمكسرين ... وصولا الى الجائحة الصحية ولآلية الاستثناء والطوارئ التعبير والاحتجاج الافتراضي ولآلية الاخبار الزائفة وتكميم الافواه) . ام ان الغير المتوقع في العشر سنوات الأخيرة (استرجع نفس الشريط من الربيع العربي الى القمصان الصفراء ... وصولا الى الجائحة) كان متوقعا في 10 سنوات الأخيرة (2010-2020). لكن في كل الحالات، ليس شكله ولا طبيعته ولا حجمه، كما يصح بذلك. ادغار موران l'imprévisible était prévisible mais pas sa nature فالغير المنظور invisible او الغير المنتظر، هو في اصل أسبابه كان منظور اليه، بل كان متوقعا، بالتحليل الملموس للواقع الملموس، للتطور رهيب لنظام الشمولية الأحادية للاقتصاد التقنو- مالي، ولمخاطر تحرره الكامل من سيطرة الدولة، او ضوابط المجتمع. وتدميره الشامل للنظام السياسي الاجتماعي الحقوق الأخلاقي الإنساني والطبيعي والبيئي....

2. في بداية الجائحة، اعتبر النموذج السياسي الديمقراطي الغربي (الأوروبي والأمريكي)، قرارات الحجز، وفرض حالة الاستثناء الصحي، والتعقب التكنولوجي – الرقمي للأفراد بالصين الشعبية قرارات استبدادية، مرتبطة بطبيعة النظام. وشكلت نقطة انطلاق تعبئة إعلامية لتصفية الحساب مع القوة الفيروسية الصينية (الى درجة توصيف كورونا بفيروس صيني). وعند ما أصبح الفيروس بدون جنسية، واستقراره كجائحة بالغرب، استعمل وبكثافة شديدة، كل اجراءات المراقبة والعقاب بلغة ميشل فوكو . بل تنافست الدول الغربية " الديمقراطية " مع الدول " الاستبدادية " او "الديمقراطيات الهجينة" في اخضاع مواطنها لحضيرة الدولة بقرارات وتعليمات و أوامر باسم القرارات الاستباقية والاحترازية لمكافحة انتشار المرض فجائحة كوفيد، خلقت نوعا من المساواة بين "الديمقراطيات" و "الديكتاتوريات"، فاستخدام تقنيات المراقبة الإلكترونية، وشرعنة علنيها العمومية بعد سرقتها الاستخباراتية " في الديمقراطيات " لمحاربة الجائحة. وهو إجراء قد يترتب عليه ولفترة طويلة بعد احتواء الفيروس، إهتزاز للمبادئ التي تقوم عليها الديمقراطيات المعاصرة. لاسيما الحقوق والحريات الفردية والمجتمعية، ومبدأ الحق في الخصوصية. مما يطرح إشكاليات حقيقية تتعلق بانتشار الديكتاتورية الرقمية Dictature digitale ، المدعومة بالذكاء الاصطناعي IA والاشارات المتعلقة بمحاربة الاخبار الزائفة، وإخضاع حرية الصورة و القول والموقف في شبكة التواصل الاجتماعي للضبط والمراقبة، هي في اصلها محاولات، لإخضاع ديكتاتورية او ديمقراطية الحرية الرقمية، المنفلتة من مجال ديكتاتورية الضبط السياسي للدولة . فالانتشار الماكروفيزيائي لسلطة الدولة في كل مكان، يتماها مع انتشار الميكروفيزيائي لسلطة الفيروس. فالسلطة تفرض هيمنتها، في تناغم وتناسق كامل مع استعمال كل وسائل الضبط الاجتماعي، وتزايد النزعة الحكومة التحكيمية (ميشل فوكو gouvernementalité) على تفاصيل الحياة اليومية للأشخاص . في سياق ترهل وتراجع شديد للسلطة الديمقراطية، في مقابل صعود قوى للسلطة السياسية (استقلال السياسي عن الديمقراطي) . وفي هذا السياق حذرت المفوضية العليا لحقوق الانسان للامم المتحدة الحكومات، بتجنب استخدام الصلاحيات الاستثنائية، كسلاح لإسكات المعارضة والسيطرة على الشعوب، أو حتى البقاء في السلطة. وأكدت أن الإجراءات الاستثنائية يجب أن تكون "متناسبة و غير تمييزية ومحددة زمنيا" وأن "تخضع لرقابة برلمانية وقضائية مناسبة". كما أشارت إلى تلقيها "معلومات" من مناطق مختلفة في العالم مفادها ، أن الشرطة وقوات الأمن استخدمت القوة المفرطة، وأحيانا القاتلة، لفرض احترام تدابير العزل وحظر التجول. وتابعت "غالبا ما ارتكبت هذه الانتهاكات بحق أشخاص ينتمون إلى الطبقات الفقيرة والمحرومة في المجتمع". (وصل عدد الموقوفين و المتابعين بسبب عدم احترام الطوارئ الصحي بالمغرب الى حدود 28 ابريل 2020 الى ما يفوق شخص 76000)

3. فالخوف والتخويف من الآخر (الذي هو الشر) – العدو الافتراضي او الواقعي او الغير المرئي ... الم يكن ومازال إحدى المفاتيح الكبرى لتغول الدولة وهيمنتها واستقلالية السياسية عن الديمقراطية (التي هي الخير) ؟ . (اغلب القرارات في كل الديمقراطيات العريقة والشكلية اتخذت تحت حالة الاستثناء والطوارئ – الصحية – بالمغرب تمت بمراسيم بمثابة قوانين) . ام ان القرارات الأمنية والاجتماعية لمواجهة الجائحة، جعلت قيم الديمقراطية الليبرالية، (libertaire)، القائمة على الحرية الشاملة الفردية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية مهددة في أسسها،

بافتحامها من طرف قيم ديمقراطية المساواة (égalitaire)؟ بعبارة أخرى، القليل من الليبرالية الفردية. individualisme libertaire والكثير من المساواة الجماعية collectivisme égalitaire ام هما معا وباي توازن ؟ . ام ان عقل الدولة ومؤسساتها كان محجوزا في الانبي بأجوبة تكنوقراطية مقياسية Technocratiques et paramétriques ، وبعبدا عن الاستراتيجي وبأجوبة الرؤية السياسية Vision et valeurs politique؟ خاضعا لمنطق دولة التدبير والحكمة Etat gestionnaire et la gouvernance وبعيدة عن الدولة السياسية و الحاكمة Etat politique et la gouvernementalité (بلغتنا حكومة ام محكومة) . وهل بسبب هذه الازمة او الصدمة، أصبحنا في حالة إلزام بحسب ادغار موران، بضرورة «فتح عقولنا التي كانت ولمدة طويلة محجوزة في الانبي» او اللحظي cette crise devrait ouvrir nos esprits depuis longtemps confinés sur l'immédiat . وهل هذه العودة للدولة، هي فقط لمواجهة فيروس كورونا كمتغير اني، ومعالجة نتائج الاقتصادية والاجتماعية؟ ام هي عودة لمواجهة فيروس انسحابها كثابت استراتيجي، ومعالجة نتائج انسحابها من السياسي والاقتصادي والاجتماعي؟ لكن أيضا عودة الدولة بقراراتها الأمنية والاجتماعية والاقتصادية، خلق نوع من الانطباع لدى السلطة، كما لدى المواطن العادي، بان الكثير من قوة الدولة التدخلية، (بغض النظر عن أسئلة الحرية والديمقراطية والحياة الشخصية) هو لمصلحة المجتمع . ويمكن ان تكون مفيدة ما بعد الجائحة، لتقديم حماية أكثر للمواطن والمواطنين وللمجتمع. ليس فقط في المجال الصحي، لكن أيضا في مجالات أخرى مرتبطة بحياتهم وحاجياتهم . لكن هناك انطباع عام عند الجمهور، وأيضاً لدى السلط، ان التقييم العام لأداء الدولة في السيطرة على الجائحة، لن يتم بالمقارنة السائدة بين الدولة الديمقراطية، والدولة الاستبدادية، بل سيكون بمدى نجاحها او فشلها للتصدي لجائحة كورونا.

4. فالقواعد الوقائية او الحاجزية لانتشار المرض، التي يصفها خبراء علم الفيروسات والوبائيات بالابتعاد الاجتماعي و الجسدي. (تجنب مصافحة الآخر، ملامسته، الاقتراب منه، الالتزام بكل سلوكيات الحيطة والحذر من خطورة ومخاطر الآخرين المحيطين بك) او قواعد الانتقال من الحياة خارج البيت الى داخل البيت (بقا فدارك) تحضى بترويج مؤسساتي و اعلامي رسمي وبمبادرات متضخمة ومنظمة في وسائط التواصل الاجتماعي، باعتبارها مداخل أساسية لإيجابيات كثيرة كإعادة اكتشاف الحياة الاسرية الداخلية. و التعرف اكثر على المواطنين في مجتمع الاسرة الصغيرة، وربما الوقوف على تفاصيل وحاجيات لم تكن نراها والاستجابة لها، و أخرى يجب التغلبي عنها . والقيام بأعمال وبرامج واصلاحات منزلية لم يكن لدينا الوقت لها. وربما تجاوز مبادئ تقسيم العمل الجنسي او النوعي بين الرجل والمرأة، بإنجاز مهام التسوق، و الدخول للمطبخ، وتنظيف البيت، الاواني و الرضيع..... او هي أيضا مداخل لبروز مسلكيات عكسية تماما، كالعودة القوية للسلطة الابوية، و التدخل في كل صغيرة وكبيرة، وصراعات جديدة بين الكبير والصغير في السن، وربما عنف لفظي او جسدي، او صراعات لإعادة توزيع المكان والمهام بين افراد الاسرة، او استحالة العيش المشترك في ضل الحجز الداخلي، (مؤشرات حول ارتفاع نسبة العنف والانفصال – الطلاق) او ارتفاع أعباء الأهميات ومهامهم المنزلية، وخصوصا بوجود أطفال لفترة طويلة بالبيت، وربما الاعتراف والتعرف على الأهمية الاستراتيجية لقطاعات التعليم، في اقتسام المهام الاسرية في رعاية الأطفال وخصوصا في الحضانات والمدارس. فلا ابتعاد عن الآخر خارج البيت، والعودة الى البيت الداخلي. يشير او يفترض حماية بيتك الداخلي من الخارج، الذي أصبح خطير او موبوء. ويشير في نفس الوقت الى افتراض صراعات وتشتت تؤدي الى انهيار البيت الداخلي . فهل يمكن باستعمال منهجية التحليل النسقي systémique او باللغة الفقهية احكام الآيات المتشابهات، و ترجمة كل هذه القواعد الجديدة (بقا في دارك.....)، واسقاطها او إعادة كتابتها كعملية تحضيرية لاعادة ترتيب العلاقات بين الدول، في اتجاه حماية البلاد، (بقا في بلادك تحمي دارك = اغلاق الحدود و توقيف حركة تنقل البشر والسلع بالمواصلات الجوية والارضية والبحرية...) . فهل عوالة الاختلاط الزائد بين الدول الأخرى، يهدد سلامة البلاد والعباد؟ وهل الانتشار الجائحي، والتنقل الشمولي لداء الليبرالية المتطرفة (المتوحشة)، اصاب الدولة بأمراض مزمنة، فقدت معه دواء مناعتها الذاتية، وسياساتها الوقائية واستقلالية قراراتها وسيادتها الوطنية... فعلماء الوبائيات الفروسية، يؤكدون على تدابير الابتعاد الجسدي، والجواجز المانعة للعدوى بالفيروس بين الافراد في الفضاء العامة. و علماء الاقتصاد السياسي، يؤكدون على وضع تدابير الابتعاد السياسي، وفرض قواعد التأمين والحماية الوطنية، والإجراءات الوقائية والموانع الحاجزية لتنقل فيروس الليبرالية المتوحشة، في العلاقات العامة بين الدول، كالإجراءات الحمائية والجمركية، وتجنب التبعية والخضوع لسلطة الآخر، او المنافسة الغير المتكافئة. وإلزام الدولة بالحيط والحذر، من خطورة ومخاطر الانتشار الوبائي للمال والأسمال والقروض المعروضة. وإعادة اكتشاف الدولة للحياة الاقتصادية والاجتماعية داخل اسرة البلد، والتعرف اكثر على اسرة مواردها البشرية والمواطنين المقيمين معها، و طاقاتها المادية، وقدرتها الذاتية الادخارية، وترشيدها للسياسات، وإعادة توجيهها للاستجابة للحاجيات، التي لم تكن تراها او تهتم بها. و التغلبي عن برامج وسياسات مستوردة من الخارج وغير مفيدة للداخل. والقيام بأعمال وطنية لم يكن لديها الإرادة للقيام بها، كمهام تنظيف البلد من الاحتكارات والفساد، والبطالة والحرمان والفقر واللامساواة بين افراد الاسرة الوطنية. والتركيز على الطلب لاسرة الوطن وعرضها الداخلي، و التسوق واستهلاك المنتوجات والخدمات، المصنوعة بعقول وسواعد أبناء وبنات البيت الوطني. وبناء القدرات للاكتفاء الذاتي في تدبير الدولة لحماية المجتمع. فحماية المواطن من حماية الوطن (بقا فدارك تحمي بلادك). لكن حتى في ضل هذا التوقع السعيد، لسلوك مرتكز على القوة الذاتية للدولة. يمكن ان يؤدي أيضا لتغول الدولة، وتضخم لسلطتها الابوية، بل طغيانها

الاستبدادي على أفراد العائلة المجتمعية . والتدخل في تفاصيل الحريات الشخصية والعامّة. وانتقال العدو الفيروسي من الخارج الى الداخل. من العولمة المتوحشة، الى الدولة المفترسة. من السيطرة الخارجية، الى السيطرة الداخلية. والتي تؤدي غالبا الى الانقسام او تناقضات في البيت الوطني، خصوصا وان كل المعطيات قبل / وكل المؤشرات في / وبعد الجائحة، تتوقع بروز انتفاضات وحراكات شعبية، وبطالة شاملة وفقر وحرمان وعودة التقشف وافلاس معامل وشركات وضهور تيارات شعبية وراديكالية ويمينية وعرقية واثنية وعقائدية متطرفة. واستقلال السياسي عن الديمقراطي، وربما صراعات وحروب وعنّف جديد بين الدول، لإعادة توزيع امكنة القوة العالمية. ودخول الدولة والعالم الى مرحلة الأقل انفتاحا وحرية وازدهار (مؤشرات حول ارتفاع المطالبة وحدوث انفصال عن/ في التجمعات الإقليمية). فالتحليل التحليلي من علم الفيروسات والوبائيات والبيولوجيات Bactériologie – Epidémiologie – Biologie ، الى علم السوسيولوجية السياسية والأنثروبولوجيا الاجتماعية والاقتصاد السياسي Sociologie – Anthropologie – Economie ، هو ترحيل قائم، في تاريخ العلاقة العضوية بين العلوم التطبيقية والعلوم الإنسانية. كما ان التأويلات الالتقائية والتمائيلية ممكنة، بين القطيعة الأستمولوجية بالمعنى البشاري la rupture épistémologique في مجال العلوم مع التحول البراديكماتي changement paradigmatic في مجال المجتمع .

تأويل في الاحتمالات : من القوة الواحدة الى القوة المتعددة

فالصين تتحرك اقتصاديا واجتماعيا وماليا في كل انحاء العالم يقيم المقبولية السياسية ، l'Acceptabilité politique و بدون اطلاق رصاصة واحدة ... وبدون الرغبة المعلنة في فرض شروط الهيمنة السياسية او الإيديولوجية، او افتعال منطق الصراع و الحروب والاضعاع او فتن أهلية ... وهذا معناه في الاستراتيجية الصينية، خضوع الاقتصاد لقيم سياسية. فهو اقتصاد سياسي (Economie « de la » politique)، قوامه عدم التدخل في شؤون الشركاء والمتعاملين معهم، بهدف الحصول على مردودية اقتصاد التنمية la rentabilité de l'économie de développement . فالصين بحسب العديد من المتابعين والمختصين تكتسب القوة، بصورة تبتعد تماما عن الصورة المترسخة تاريخيا في التصور السياسي والاقتصادي للنمو ليبرالية، التي تحركت وتتحرك في العالم يقيم الفعالية السياسية l'Efficacité politique . المحكومة بالمردودية الاقتصادية و المالية La rentabilité de l'économie de L'économie financière – Financiarisation de l'économie . وهذا معناه في الاستراتيجية الامريكية، تحكم قيم الاقتصاد، وتحويل السياسة الى مجرد أداة فاعلة لمصلحته . فهو سياسة اقتصادية (Economie « de l' » Politique) قوامها التدخل في شؤون الشركاء والمتعاملين معها. وتتفق العديد من التقارير الصادرة عن مراكز بحث استراتيجي امريكي الى ان الصين، تشدد على ان تكون مساعداتها واستثماراتها الهائلة، في العديد من دول العالم، ليست محمولة او مصاحبة بشروط سياسية، او باي شكل من اشكال انتهاك سيادة الدول. وهذا التوجه العام، يمنحها القدرة للدخول مناطق مختلفة في العالم، وفرص تواصل مع كل الحكومات، بغض النظر عن التوصيفات الغربية بالاستبدادية او اللاديمقراطية، والتي أصبحت مكشوفة امام الجمهور العام. اما انها تغطية تعبوية لفرض الشروط السياسية و الاقتصادية، واما لتدمير الدول وإعادة تشكيلها سياسيا واقتصاديا. فالصوت الاقتصادي في التصور النيو ليبرالي ، يفرض على الفعل السياسي، ان يتناغم كليا مع منطق الاستبداد العقائدي، والفرض التعسفي، والاضعاع الأحادي، وحيانا كثيرة فاشية سياسية، تنشط بقوة لتدمير الآخر، او ترويضه سياسيا واقتصاديا واجتماعيا. الفاعلية السياسية للدولة، تتحول في التصور نيو ليبرالي الى مجرد أداة وأجهزة وامكانيات ناعمة او عنيفة، لخدمة المردودية الاقتصادية للمال والرأسمال la rentabilité économique . بعبارة أخرى، فالدولة في سياق هذا المنظور نيو ليبرالي تحولت الى مقالة كبيرة Méga entreprise ، تحت تصرف مقاولات المال والرأسمال (وهذا ما نسميه في حالتنا بالمغرب بالتحالف بين سلطة الدولة و المال والرأسمال والاعمال. فمفهوم العهد الجديدة هو انتقال من العهد القديم، القائم على هيمنة الافتراس السياسي، وسيادة الاقتصاد الريعي، وفرض الاستبعاد والاستبعاد الاجتماعي. الى المفهوم الجديد للسلطة، القائم على هيمنة الافتراس الاقتصادي، وسيادة الاستعمال السياسي، وفرض الصدقات والاحسان الاجتماعي). فحماية اقتصاد المال والرأسمال أدى وسيؤدي الى ايشع الانتفاضات او الحروب التي عرفتها البشرية (فلننتظر الغير المنتظر).

فالتفكير الأحادي للاقتصاد المالي النيو ليبرالي ، وتحكمه في السياسة والاقتصاد الواقعي – الإنتاجي، و السيطرة على المجتمع والثقافة والبحث والاعلام والصحة والتعليم والحماية الاجتماعية والمواصلات والاتصالات والتغذية والفلاحة والطاقة والماء والكهرباء..... بتحويلها او قياس فعاليتها بحسب مردوديتها، والرغبة الجامحة في الأرباح الانية – اللحظية، ومتابعتها بالثواني في البورصات العالمية. جعل التصور السياسي نيو ليبرالي يروج ليقين إيديولوجي، يقوم على التوازنات الماكرو اقتصادية، والخصوصية الشاملة لكل المرافق الاقتصادية والخدمات العمومية، وتحرير السوق والمنافسة . او ما يعرف بإجماع واشنطن – مدرسة شكاكو Stabiliser-privatiser-libéraliser . فالوصول الى محاصرة الانسان واحتياجاته في حياته الواقعية. وتحويلها الى ارقام في البوصات العالمية والوطنية تنتقل الان وفي ضل الجائحة او بمرراتها بالوصول والرغبة المعلنة في

محاصرة المواطنين وتعبيراتهم وحريتهم في حياتهم الافتراضية ووسائل تواصلهم في الشبكات الاجتماعية ، بتحويل وقياس ولوجها بحسب قواعد الضبط السياسي ومقاييس الانسجام مع المصدر الرسمي...فهل نحن في قاعة انتظار كبيرة ننظر وننتظر حرب التحولات القائمة اوال قادمة؟

وما تمت الإشارة اليه سابقا بتوصيف جائحة كورونا من طرف القوى الدولية القائمة ، بحرب عالمية غير مرئية، وبوسائل غير عسكرية، تخفي وراءها حربا حقيقية بوسائل سياسة اقتصادية. وكلل الحروب، تصل الى لحظة التفاوض وبناء تسويات جديدة. فهل نحن نعيش لحظات متراكمة قبل /في/ وبعد الجائحة، لرسم معالم جديدة لنظام عالمي جديد، توزع فيه مصادر القوة والقيادة العالمية ؟ واذا كانت مؤشرات قيادة القوة العالمية، تقوم على القوة الاقتصادية والعسكرية، التي يتم تأطيرها بتصور إيديولوجي وسياسي للدول القوية . فان العالم اليوم، وصل الى لحظة يتأكد فيها نهاية القرن الأمريكي – الغربي، وصعود غير مسبوق لبداية قرن صيني – اسوي. وسؤال اليوم، هو من سينتصر في هذه الحرب ؟ فالصين كقوة عالمية صاعدة، تنتصر وتسيطر على جائحة كورونا (بوسائل المعرفة)، بممارسة الضبط الاجتماعي، والتحكم في حشود الجماهير بطريقة رقمية مبتكرة، أدت الى نشوء انطباع اضافي لدى الجمهور العام، باكتشاف الصين مرة أخرى كنموذج ناجح ، وتسجيل تفوق اخر في سجل تقدمها، يدفع القوى القائمة على التراجع الى الوراء، بعد تسجيل تراجعات أخرى مخيفة وكبيرة في مجال التفوق الاقتصادي والتقني والتكنولوجي والمعرفي الصيني. فهل ننقل اليوم من حروب التفوق جيو-السياسي (السيطرة الجغرافية المقرونة بالموارد الغير المتجددة)، الى حروب التفوق جيو-المعرفي (السيطرة على المعارف المقرونة بالموارد المتجددة). فموضوع التنافس بين الولايات المتحدة الأمريكية بوصفها قوة مهيمنة، والصين بوصفها قوة صاعدة، تسير بسرعة لتأكيد فكرة حتمية الصدام بين القوتين.

ومراجعة سريعة لكتاب غراهام أليسون، بعنوان " حتمية الحرب بين القوة الصاعدة والقوة المهيمنة" الذي ترجم حديثا الى العربية (2018) من طرف ذ إسماعيل بهاء الدين سليمان، يمكننا من استعادة التأويل السابق للحرب القائمة او القادمة، بين تراجع بل تفكك بنية الفعالية السياسية بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، وانتشار وصمود بنية المقبولية السياسية بقيادة الصين الشعبية. فاحتلال المساحات الجغرافية وإسقاط دول (البشر) المنفلتة او المارقة، بوسائل قوة التدخل العسكري، او الحصار الاقتصادي، او افتعال الحروب الداخلية والأهلية، بحجة الامن القومي، او بمبررات تهديد نمط الحياة الغربية، او تصدير الديمقراطية والحرية، او منع امتلاك أسلحة استراتيجية... تنسحب تدريجيا وتعوض برهانات جديدة، مرتبطة بالسيطرة على الملكية الفكرية، واحتلال مساحات المعرفة، والتحكم في البيانات الضخمة، والمنصات الرقمية، والثورة الصناعية 4.0، والذكاء الصناعي (IA)، والتحكم بالحواسيب الكوانتية، ، والأدوية البيولوجية، والسيطرة على الفضاء، والتواصل عبر الأقمار الصناعية، والسيارات ذاتية القيادة ، والمذن الذكية وغير ذلك..... وهي معطيات تؤثر على تحول مهيكل في جميع المفاهيم الكلاسيكية المؤطرة للعلاقات الجيوسياسية. فالصين وبحسب تقارير غربية وأمريكية تجاوزتهم بعشرات السنين. وتسجل سنويا ما يفوق عن نصف مليون اختراع وملكية فكرية وعلمية جديدة في كل سنة، منذ تقريبا 20 سنة . وان دخلها القومي سيتجاوز الدخل القومي الأمريكي مرتين خلال 10 السنوات المقبلة بمنطق الزمن الواقعي اما بمنطق الزمن التاريخي فخلال 10 أيام .

فالحرب المحتملة لن تكون بالضرورة عسكرية (الحرب ضد الجائحة ليست عسكرية بل علمية ومعرفية وتقنية) وهي الان على الأقل سياسية واقتصادية ومعرفية وعلمية ؟ فالهيمنة الأمريكية – الغربية، بتمدها الإمبراطوري النيوليبرالي، وتزايد قوتها عن الحد المطلوب، تؤدي بالضرورة الى التراجع القوى لقوتها، حسب تعبير بول كندي فاعل وباحث امريكي في العلوم السياسية . إذ تصبح مصالح القوة العظمى والتزاماتها العالمية أكبر من قدرتها على الدفاع عنها او كلها في وقت متزامن، لتبدأ في الانسحاب والتخلي عنها. تاركة فراغا لصعود قوى بديلة، تتحين الفرصة للانقضاض على الزعامة العالمية . فهل نحن بصدد لحظة الصين، وفرصتها لافتكالك القيادة أو المشاركة فيها على الأقل؟

ميكا زينكو Micah Zenko، يشير في مقالة نشرها في مجلة Foreign Policy في بداية شهر ابريل 2020، الى ان الولايات المتحدة الأمريكية وإدارة ترامب سجلت "أسوأ فشل استخباري" في التعامل مع جائحة كورونا ومرض كوفيد 19. ويبدو أن هذه الجائحة لم تكشف بعد عن كل " أسرارها، وما تزال كثير من التساؤلات بشأنها دون إجابات، ويعزى ذلك لشح المعطيات والمعلومات، وصعوبة فحصها وتصنيفها في عصر البيانات الضخمة Big data. فتصريحات الرئيس الأمريكي، بإعادة النظر جزئيا في القواعد المؤسسة لمنظمة التجارة العالمية، وان دولته خسرت تريليونات من الدولار فقط خلال 10 السنوات الأخيرة، بسبب الاستعمال الذكي للصين للملكية الفكرية الأمريكية، وبلغته الواضحة سرقة موصوفة للملكية المخترع الأول. (مع ان الصين تعتبر ان كل تطوير على اختراع موجود هو اختراع وملكية فكرية جديدة). فتمكن الصين من تطوير شبكة انترنت جديدة تضم اكثر من مليارين ونصف من سكان العالم، وبمواصفات تقنية ولغوية وسبيلة عالية من الجيل الخامس، وبتطبيقات في المجالات العلمية والصناعية والتجارية والمواصلاتية والهواتف الذكية... يهدد في العمق منظومة الكافا الأمريكية GAFA. وهو سياق نسترجع فيه تاريخ الولايات المتحدة الأمريكية

المكتوب بدم التدمير العسكري و الهيمنة الاقتصادية . و من المؤكد انها ستدفع بالأمور باتجاه سيناريوهات غير متوقعة ..ونهايات مفتوحة على كل الاحتمالات ...

وبحسب العديد من الخبراء المرتبطين بمصادر القرار العالمي، يؤكدون وبسبب هذا التحول او الانتقال في مركز القوة العالمية. ان العالم مقبل على مواجهة مفتوحة وباحتمالات متعددة . فأمريكا ومحيطها الغربي، لن تقبل بالانسحاب البسيط، او ترك عرش القيادة العالمية بسهولة. فالتحضير لسيناريوهات كمدخلات لمواجهة مفتوحة، تكون مخرجاتها بدون منتصر ولا خاسر، فقط تفاهات وتسويات لرسم معالم القيادة العالمية الجديدة، هي شديدة الاحتمال. و نفس الخبراء يؤكدون ان لدى الإدارة الامريكية استعداد للتفاوض، لقبول تعدد اللاعبين بدون تغيير للعبة، الانتقال من القطبية الواحدة الى القطبية المزدوجة او المتعددة ، بقيادة الصين والولايات المتحدة الامريكية. فهذه الأخيرة ستتهار بدون الصين والعكس صحيح في هذه الحالة . وبالعودة الى بعض التقديرات الاستراتيجية في نفس الموضوع فإنه من المبكر، بحسبها، الحديث عن انقلاب في الموازين الدولية لصالح العملاق الآسيوي، إذ لا تزال التجربة في بداياتها، ويبدو أن العالم بحاجة ليطمئن بشكل أكبر إزاء مستقبل تتحكم فيه الماكينة الصينية، لكن الإشارات التي تبعثها نجاحات بكين، وآخرها في المجال الصحي، تشير إلى أننا على أعتاب توازن، إلى حد ما، بين بكين وواشنطن.

فالاعتراضات الامريكية على القوة الصينية الفائقة بمحيطها الآسيوي، جميعها مرتبطة استمرارية بقائها كقوة مهيمنة او كلاعب كبير. وهي شروط الى حدود اليوم مرفوضة جملة وتفصيلا من طرف الإدارة الصينية. واهمها ان يستمر الدولار كعملة دولية. وإعادة النظر في حقوق الملكية الفكرية للمخترع الأصلي. اعتبار الطاقة عموما والبترول خصوصا ليس مادة تجارية فحسب، بل مصنع استراتيجي و نفوذ اممي. مراجعة كاملة لمشروع الصين للقرن الجديد "طريق الحرير" بما فيها الطريق الصحي وإعادة رسم مناطق النفوذ . إعادة التوازن التجاري والمالي والنقدي بينهما . وبين نظام GAFAM الأمريكي ونظام BATX الصيني. إعادة النظر في سلاسل التوريد العالمية. الاحتفاظ بوضعية القروض الممنوحة للدول كحق حصري للأبنك الخاصة..... هذه الشروط وغيرها كثير..... يؤكد نعم تشومسكي تضع العالم اثناء وبعد الجائحة اما "خيار تركيب استبدادي للغاية" تتحول فيه الدول الكبرى الى "اكثر وحشية واكثر استبدادية وراдикаلية بهدف السيطرة على مشاريع إعادة الاعمار لمصلحة النيو ليبرالية التي تنتعش ويسعدها التضخم الهائل لعنف الدولة، الذي بدأت تجلياته تتعاظم وتظهر عارية تحت درعة ازمة فيروس كورونا". لكن في نفس الوقت فظهور هذا الفيروس وبغض النظر عن اسباب نشوئه الطبيعي او الصناعي هو أيضا حسب تشومسكي "إشارة تحذيرية من الخطر الداهم الذي يلوح في الأفق، ليحثنا على التحرك والاستعداد، خصوصا وان مجال الديمقراطية أصبحت أداة لتحكم القلة القليلة من اسياذ النيو ليبرالية " .

فاذا كانت الشعوب هي صاحبة الحق الاصلي في الديمقراطية فعلها يؤكد تشومسكي بأن "تشرع على الفور في تنظيم نفسها لتحقيق عالم أفضل بكثير من العالم الذي تعيش فيه" ... ويشدد على أننا في "حاجة الى عقلية الحركة الاجتماعية. من أجل التغلب (وعلى المدى القصير) على أزمة شديدة تعبر عن فشل ذريع للنمو ليبرالية، واقتصاد السوق". فبناء جهة اجتماعية ديمقراطية ضرورة مستعجلة اجتماعية: في اتجاه اعادة بناء الدولة الاجتماعية. وديمقراطية: في اتجاه اخضاع السياسة التنفيذية والتشريعية للإرادة الشعبية. (فالكونفدرالية الديمقراطية للشغل بالمغرب بادرت الى تأسيس جهة اجتماعية ديمقراطية). ويصف تشومسكي هذه اللحظة بالتاريخية والحاسمة لعودة الإنسان. ليس فقط بسبب فيروس كورونا، بل لأن الفيروس يحضرنا للوعي بالعيوب العميقة التي تواجهها البشرية. فالنظام العالمي ونظام الدول ليس قويا بالصورة التي يروجون لها ، ويمنح فرصة كافية للتخلص من الخصائص العميقة المختلفة في النظام الاقتصادي والاجتماعي الكوني والمحلي واستبداله بنظام إنساني يكون فيه مستقبل للبشرية قابل للبقاء

ان ملامح بناء الدولة الاجتماعية في سياقها الدولي والوطني (بالمغرب) وقضايا تحولات عالم الشغل والتشغيل والمهام النقابية ستشكل العناصر التأويلية للجزء الثاني لهذا النص

28 ابريل 2020